

الحركة الإسلامية متغلغلة في العمق السوداني لكن تفكيكها ممكن

حل مجلس الأحزاب الأفريقية يخنق النفوذ الإخواني في الساحة الأفريقية



استمرار الحركة الإسلامية كجسم متشعب يعرقل تقدم السودان

إصدارات

كيف تتشكل علاقة الشباب التونسي بالدين

محمد الحمامصي

يشكل الشباب محورا رئيسيا في بنية التغيير الاجتماعي في المجتمع العربي، ومن ثم فإن الأحداث والتطورات التي جرت أو تلك التي تجري، وألفت انعكاسات قوية على رؤى وأفكار هؤلاء الشباب، تتطلب طرح العديد من التساؤلات حول الظواهر التي نشأت في أوساطهم كظاهرة الإلحاد والتدين والعنف وغيرها، ومن هنا تأتي أهمية الكتاب الصادر مؤخرا للباحثة التونسية أمال موسى بعنوان "الشباب التونسي والتدين في الحياة اليومية".

تحلل الباحثة محددات علاقة الشباب التونسي بالدين، محاولا الإجابة على تساؤلات مثل: ما الذي يُحدد طبيعة ممارسة الشباب التونسي للدين في المعيش اليومي؟ وما هو تأثير الأطر الاجتماعية ودور مرجعيات الإسلام العائلي والشعبي والعالم الرسمي في تشكيل السلوك الديني للشباب التونسيين؟ وإلى أي حد يمكن أن تستبطن الممارسة اليومية للدين مضامين احتجاجية بالمعنى السياسي، أو أنها تعبر عن دوافع متصلة بالإكراهات التي تنقل الواقع الاقتصادي للشباب التونسيين؟

تقول موسى إن طموح كتابها الصادر عن مؤسسة مؤمنون بلا حدود، والذي أنجزت دراسته الميدانية الخاصة به قبيل تاريخ الثورة التونسية، هو "إدراك طبيعة الدوافع الذاتية التي تجعل الشباب، بوصفهم فاعلين اجتماعيين حاملين لطاقة مهمة للتغيير، يتصرفون لعلاقة معينة مع الدين دون سواها؛ ذلك أن الذاتية تساعد في فهم الحقيقة الاجتماعية، لما تتصف به لا فقط من قدرة على فعل الحراك وإنما لكفاءة البعد الذاتي في منح الواقع الاجتماعي معنى جديدا، وفي كشف مقاصد الكفد والأسباب المحددة لأهدافه وكيفية تفاعله في المحيط الاجتماعي".

دما في شرايينها، حيث جرى انتخاب إبراهيم غندور وزير الخارجية الأسبق، بعد أن انقلب عليه البشير في أواخر أيامه، والإيحاء بالتجديد والانفصال عن المرحلة السابقة.

تتواءم هذه الخطوة مع قرار رئيس الحكومة عبدالله حمدوك، بإقالة عدد كبير من القيادات المنتسبة لحزب المؤتمر الوطني والحركة الإسلامية عموما، وتغيير شريحة واسعة من الشخصيات المشكوك في انتماءاتها الوطنية وانحيازها للنظام البائد وعقيدته الدينية، وقام البنك المركزي في السودان بتجميد حسابات مصرفية لأسماء وشركات عمل ملوكة لقيادات إسلامية بارزة.

مجلس الأحزاب الأفريقية معروف بأنه من أهم الواجهات السياسية للحركة الإسلامية امتطته السنوات الماضية لتسهيل دورها على الساحة الأفريقية

وأصدر يوسف آدم الضي وزير الحكم الاتحادي، الأسبوع الماضي، قرارا بتنظيم "لجان التغيير والخدمات" في الأحياء والقرى لتعزيز المشاركة الشعبية والتعبير عن احتياجات المواطنين، كنوع من الامتداد للجان المقاومة ومواصلة دورها ضمن ما يطلق عليه عملية الإصلاح المؤسسي والتنظيمي القاعدي لتقديم الخدمات والرقابة عليها.

ويلغي هذا القرار اللجان الشعبية والميليشيات التي أنشأها البشير كآزر أمنية وسياسية ومجتمعية له في الشارع.

يحتاج نقويض الحركة الإسلامية في السودان خطوات مبتكرة على جبهات متعددة، فالفترة التي قضتها في السلطة ليست هيئته، مكنتها من الوصول إلى قواعد وفئات كبيرة في المجتمع، وأوجدت شبكة مصالح متداخلة، تجعل عملية اجتثاثها بحاجة إلى إرادة وحسم وتعاون مشترك من القوى الوطنية المتشرذمة حاليا، قبل حلول موعد الاستحقاق الانتخابي التشريعي الذي تستعد له الحركة جيدا لأنه سيهيئها للعودة إلى الواجهة بصورة ديمقراطية.

جدول زمني يمكن أن تقترب عليه نتائج أشد خطورة، توحى أن السلطة الانتقالية مترددة أو مخترقة من جانب شخصيات حزبية وأمنية تعمل على زيادة الارتباك في المشهد السوداني، وتعطيل التوجهات الراجية في نقويض نفوذ الحركة الإسلامية.

طريق غائم

في هذه الأجواء، وجد السودانيون أنفسهم يدخلون طريقا غائما، لا يشعرون فقط بعدم وجود تغيير كبير في حالهم وأحوالهم، بل تسيطر على البعض هواجس بان الحركة الإسلامية لم يفرط عقدها، ونسعى إلى استهلاك المزيد من الوقت وبث الإحباط في نفوس المواطنين، وهو ما فرض على السلطة الانتقالية الإقدام على سلسلة من الخطوات السريعة تعزز عدم التوقف عن المواجهة، وتزيل الالتباس حول أي شكوك في وجود ارتدادات سياسية، ظهرت معالم هذا الاتجاه في قضيتين، الأولى تتعلق بالإصرار على فتح محاكمات ما يسمى بـ"ثورة الإنقاذ" قبل ثلاثين عاما، واتخذتها وقتها الحركة الإسلامية مطية للقفز على السلطة، وتوجيه اتهامات مباشرة للقيادات التي لا زالت على قيد الحياة، بالترزامن مع عدم التراخي في محاكمة البشير عن الجرائم السياسية والأمنية التي ارتكبها، وإلحاح بعض القوى الحزبية على محاكمته أمام المحكمة الجنائية الدولية.

القضية الثانية، تخص حصول اللجنة المكونة من قوى الحرية والتغيير، والسلطة الانتقالية بفرعها المجلس السيادي والحكومة، على دفعة معنوية قوية بشأن دراسة الجوانب القانونية والتدابير السياسية لحل حزب المؤتمر الوطني، كواحدة من الواجهات التي يريد قادة الحركة الإسلامية إعادة الحياة لها ووضوح

معبرا أساسيا إلى دول أفريقية عديدة، ما أضاف أهمية نسبية لمجلس الأحزاب الأفريقية كواجهة يمكن من خلالها أن تتصدر عناصر محسوبة على الحركة، وتمكينها من تلقي مساعدات لوجستية بلا منغصات سياسية أو بقليل منها.

خلقت هذه التوجهات عثرات كبيرة للحكومة السودانية الحالية، وفرضت عليها اتخاذ مجموعة من الإجراءات لتطويق الهيئات التي لا تزال تستغلها بعض العناصر الإسلامية، وتمارس أدوارا تسيء إلى السلطة الانتقالية، وتيقنت أن تأجيل الحسم وعدم وضع

الهواجس تسيطر على البعض من السودانيين بأن الحركة الإسلامية لم يفرط عقدها وتوسع إلى استهلاك المزيد من الوقت وبث الإحباط في نفوس المواطنين



بدأت السلطة الانتقالية في السودان في تنفيذ عملية إصلاح مؤسسي وتنظيمي قاعدي طالت الأذرع الأمنية والسياسية والمجتمعية للحركة الإسلامية، من أجل قطع الطريق على محاولاتها لترتيب أوارقها كمرحلة أولى، تحقق لها هدف استعادة عافيتها قبل الانتخابات القادمة التي ترى فيها فرصة جديدة تضمن لها الاستمرار ضمن مكونات المشهد السياسي والمجتمعي في البلاد، وهو ما يمثل بالنسبة لها السبيل الوحيد للحفاظ على مكاسبها السياسية والاقتصادية والأمنية داخل البلاد وخارجها لاسيما على الصعيد الإقليمي. وكان قرار حل "مجلس الأحزاب الأفريقية" من ضمن الخطوات السريعة التي اتخذها مجلس السيادة الانتقالي لتطويق الهيئات التي تستغلها العناصر الإسلامية، إذ أن التردد وتأجيل الحسم بشأنها قد يسفران عن نتائج خطيرة على المسار الانتقالي الذي تسعي البلاد إلى إنجازه، لاسيما مع الأهمية السياسية لهذا المجلس الذي يمثل قناة اتصال موازية لوزارة الخارجية وكان قد اكتسب صلاحيات واسعة وانتشر دون ضوابط دبلوماسية.

ورأسه نافع علي نافع، القيادي في الحركة الإسلامية، بغرض تطوير العلاقات مع الأحزاب الحاكمة في الدول الأفريقية، لكن أدت لعبة الصراع الداخلي إلى إقدام البشير على عزل نافع في أكتوبر من العام الماضي، وتعيين مساعده فيصل حسن بدلا منه. تعزز الإطاحة الدرامية البعد البراغامي لدى القيادات الإسلامية عموما، وتكشف أيضا الأهمية السياسية التي حملها "مجلس الأحزاب الأفريقية" لمن يرأسه بالنسبة للحزب الحاكم، فهو قناة اتصال موازية لوزارة الخارجية، وربما تفوقها في المردودات السياسية.

وامتلك المجلس من الصلاحيات ما جعله رأس حربة في رسم كثير من المعالم الإقليمية للسودان، وأفادته الصبغة الحزبية-الشعبوية في التوسع والانتشار دون ضوابط دبلوماسية.

وفي الوقت ذاته منحه مساحة للهروب من المحاسبة عند وقوع أخطاء، الأمر الذي حصد من ورائه حزب المؤتمر الوطني الحاكم آنذاك، وفاقه الحركة الإسلامية، مغنمات مختلفة، فتعددت الجهات والأدوار مكن الأخيرة من وضع أقدامها بالقرب من أحزاب أفريقية حيوية.

تؤكد هذه المعطيات أن المواجهة مع الحركة الإسلامية السودانية وأفريقيا لن تكون سهلة. الأمر الذي تراه عليه القيادات الكبيرة والوسيط، مستفيدة من تراكم الأزمات الاقتصادية والأمنية التي تواجه السلطة الانتقالية، فكلما تعثرت خفت حدة المطالبات للوفاء بالوعود التي قطعتها على نفسها أمام الشارع وقواه المصممة على عدم التراجع عن المواجهة، مهما كلفت البلاد، فاستمرار الحركة الإسلامية كجسم عنقودي متشعب يتمتع بمزايا نوعية يضع عراقيل كثيرة لتقدم السودان على الصعيد الخارجي.

ولا يزال ملف الإرهاب يلاحق السودان في بعض المحافل الدولية، وما لم تتخذ السلطة الحاكمة خطوات جادة على مستويات مختلفة، ظاهرة وخفية، سوف يظل شبحه يطاردنا على الدوام، ولعل الموقف المعقد من رفع اسم السودان من على اللائحة الأميركية للدول الراعية للإرهاب في مقدمة التحديات التي تحتاج وضع تصورات دقيقة للتخلص من الإرث الأيديولوجي الذي تركه البشير.

ويحتاج الموقف إجراءات عملية لإفناع دوائر أميركية باستكمال مهمة رفع العقوبات الاقتصادية، وفتح أفق جديد أمام البلاد، فالأزمة الخائفة تسهل دور الحركة الإسلامية في القبض على زمام أمور رئيسية، وتعرقل عملية التخلص من سيطرتها على بعض المؤسسات الرسمية، وتمنحها درجة من المرونة لتجسيم استهدافها.

بؤرة تشدد

فتحت الحركة الإسلامية أحضانها لشخصيات من دول مختلفة، وتحولت الخرطوم إلى بؤرة لتجمع قيادات متشردة، بعضها منهم في قضايا عنف وإرهاب، وكانت الأراضي السودانية

محمد أبو الفضل
كاتب مصري

تحاول الحركة الإسلامية الحفاظ على مكاسبها السياسية والاقتصادية والأمنية في السودان وخارجها، وتسعى للإطاحة بنظام الرئيس عمر حسن البشير في أبريل الماضي نحو تخفيف حدة الاحتقانات المنصبة على قياداتها وأدواتها وأذرعها، وتأجيل المعركة الحاسمة لأطول فترة ممكنة، حيث تريد خوضها بعد أن تعيد ترتيب أوارقها وتستعيد عافيتها وجاهزيتها، وتنتهي فورة الحراك الثوري الذي أطاح بها من على كرسي الحكم.



تأسس في 2013 من 45 حزبا
تنتمي إلى 25 دولة أفريقية
ورأسه نافع علي نافع القيادي في الحركة الإسلامية

اضطرت السلطة الانتقالية السودانية أخيرا للتخلي عن حذرهما في التعامل مع الحركة الإسلامية، وابتغتها بخطوات مختلفة المتحالفة معها استجابة لضغوط كبيرة مارسها تحالف إعلان الحرية والتغيير.

ويرى هذا التحالف أن نكبة السودان الحقيقية في ابتلائه بهذه الحركة والقوى المختلفة المتحالفة معها وتعمل تحت جناحها، وأي ترحيل أو تسويق في خوض المعركة يؤدي إلى صعوبة إقلاعهما من جذورها، ويساعد على تترسها في خندق الدولة العميقة، ويقلل من فرص التغيير الناعم، وقد يفرض الدخول في مواجهة مسلحة مكلفة.

قناة سياسية موازية

اتخذ مجلس السيادة في السودان خطوة مهمة الأثنين، وأقدم على حل ما يسمى بـ"مجلس الأحزاب الأفريقية"، وقرّر مصادرة ممتلكاته، وتحويل داره إلى مقر لمفوضية السلام، وهو معروف بأنه من أهم الواجهات السياسية للحركة الإسلامية، امتطته خلال السنوات الماضية لتسهيل دورها على الساحة الأفريقية، ومحاولة التغلغل إلى وجدان وعقل ساسة وجاهير من خلال شراكة مفتعلة مع عدد من أحزاب مؤثرة، وتحسين صورة السودان وتقديمه كواجهة مدنية لها وكقوة منفتحة على الجميع، لعدم حصره في شق النظام الإسلامي، بما يساهم في توسيع الأطر أمام الحركة وجذب أنصار جدد إليها.

تأسس هذا الكيان في عهد الرئيس المعزول عمر البشير عام 2013، من 45 حزبا تنتمي إلى نحو 25 دولة أفريقية،